

مع ذلك يكون لكل واحد نقصان لا يفرق في حق المشترك
فكل نقصان كانه المشترك مع انه لم يضر م وفي غير نافع لا يسع
بله اذن الشركاء وان لم يضر ومن عاقبت ديم من مات
بسقوطها كالموضع او حفر بئر في الطريق فنكف
به نفس فان تلف به بغيره من هو ان لم ياذن له الامام
م فان الضمان في جميع ما ذكرنا لحدث سني في طريق
العامة انما يكون اذ لم ياذن به الامام م فان اذن او
مات واقف في طريق حرم او خافه م هذا عندك
حينئذ وعند اليونسف ان مات فاجب الضمان
لان الغنم يسبوق وحل المراد بالغنم هذا للقتل
من هو اليتم م ومن يحيى حي او وضعه لم تعط
رجل ضمن م فان فعل الماويل انفسه بفعل الثاني والقران
على الثاني م كمن حمل شيئاً في الطريق فسقط منه على احد
او دخل بخصير او قتل بل او حصاره في مسجد غيره
او جلس فيه غير متصل فعطب به احد م في السقط
المصير او القتل بل على احد او سقط الظرف الذي
فيه الحصار على احد او كان جالساً غير متصل فسقط
او اذ قل ظهرا فيه الحصار على احد او كان جالساً غير متصل فسقط
او اذ قل ظهرا م

هذا هو البراءة
ان بعد المصير
الذي كان في المسجد
فان كان المصير
او القتل بل على
او اذ قل ظهرا

لا يضمن بادخال هذه الاشياء في المسجد سواء كان بمسئول
او غير مسئول لان الحرية لا يقيد بشرط السلامة له
ان يذير المسجد لانه دون غيره ففعله الغير مباح
فيكون مقيد بشرط السلامة وغيرها للجالس في المسجد
لا يضمن سواء جلس المصلاة او غير المصلاة والحاصل ان
الجالس للمصلاة في المسجد لا يضمن عند الاحتياط في الصلاة
سواء في مسجد حريم او غيره والجالس لغير المصلاة يضمن
سواء في مسجد حريم او غيره وفي سقوط الردء ان لا
يضمن عند بطل رحمة الله اذ ليس ما ليس عادة اما
ان ليس ما ليس عادة كجو القنادل في فن سقط على
ان سنان فملك يضمن فهذا ليس بمنزلة الجلب وفي الجلب
يضمن م وذي خايط مائل الى طرفي العامة وطلب
نقص مسلم او ذي يمن يملك تقصير كالراهن بفك
رهنة م فان يملك تقصير بفك رهنة م واب الطفل
والرجلي والمكاتب والعيال التاجر في بعض في مدة
وانها ولا يذير المصير في ما لا يرضى م

ان سنان فملك يضمن
يضمن م وذي خايط
نقص مسلم او ذي يمن
رهنة م فان يملك
الرجلي والمكاتب
في بعض في مدة